

لقاء إعلامي حول الدورة الثانية لصالون الفرانشيز

تظاهرة بارزة لاستحداث نسق التشغيل
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

«الحرية» وفاء الجميلي

تلتئم من 1 إلى غاية 3 ديسمبر 2010 بمقر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية الدورة الثانية لصالون عقود الاستغلال تحت العلامة الأصلية (الفرانشيز) تحت شعار «عقود الاستغلال تحت العلامة الأصلية: مساهمة في رفع تحديات التشغيل» والذي تنظمه غرفة التجارة والصناعة لتونس بالتعاون مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وجمعية غرف التجارة والصناعة التابعة

لبلدان البحر الأبيض المتوسط بهدف تشجيع المبادرة الخاصة ومساندة الباعثين الجدد الراغبين في بعث مؤسسات صغرى ومتوسطة وإحاطتهم للانتصاب للحساب الخاص واستحداث نسق الاستثمار. ولتسليط الضوء على هذه التظاهرة عقد السيد منير المؤخر رئيس غرفة التجارة والصناعة لتونس بمعية السيد محمد الحبيب الديماسي مدير عام التجارة الداخلية والحرف والخدمات بوزارة التجارة والصناعات التقليدية أمس لقاء إعلاميا أكد خلاله السيد منير المؤخر أن مشاركة العلامات التونسية في هذه التظاهرة ستكون بنسبة 60% إلى جانب مشاركة أجنبية من كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وإيطاليا ومصر في مختلف القطاعات وهي قطاع الخدمات والصناعات الغذائية والملابس الجاهزة والسياحة والاتصالات...

وأكد أن تنظيم هذا الصالون سنويا سيقدم دفعا جديدا لمفهوم عقود الاستغلال تحت العلامة الأصلية وتطوير التشريع الخاص بهذه الآلية ومزيد التعريف بمجال الفرانشيز على أوسع نطاق، فضلا عن تحسين التجارة الداخلية والعمل على تحديث مسالك التوزيع إلى جانب دعم القدرة التشغيلية وإحداث المؤسسات في صفوف حاملي الشهادت العليا وهي فرصة أيضا للشركات التونسية لتطوير وتسويق علاماتها الأصلية في الداخل والخارج.

ومن المنتظر أن يشارك في فعاليات الصالون كل من رئيس الجامعة المتوسطية لعقود الاستغلال ورئيس الجامعة التركية وممثل عن الجامعة الفرنسية للفرانشيز ورئيس جمعية الغرف المتوسطية للفرانشيز للتعريف بخبرتهم في هذا المجال ومن المنتظر أيضا أن يقع على هامش هذه الدورة تنظيم تظاهرة «franchise Med» الخاصة بالدول المتوسطية وذكر مدير العرفة بتكوين الجمعية التونسية للفرانشيز والتي من مهامها تطوير مفهوم «الفرانشيز» علما أنها ستعقد أول اجتماع لها يوم 9 نوفمبر 2010.

ومن ناحيته أشار السيد محمد الحبيب الديماسي إلى أنه تم إصدار أغلب النصوص الترتيبية للقانون المنظم لهذا المجال وتم ضبط الشروط الدنيا لاستغلال هذه الآلية وقد تم ضبط القطاعات المسموح باستغلالها من طرف العلامات الأجنبية في تونس في نطاق ما يسمح به قانون «الفرانشيز» للمحافظة على مستوى المنافسة في السوق المحلي وما يتماشى مع المجتمع التونسي.

وعرض إيجابيات إحداث المشاريع عن طريق عقود الاستغلال تحت التسمية الأصلية والمتمثلة في توسيع قاعدة النشاط وشبكة الاستغلال وضمان ترويج المنتج محليا وعالميا بالنسبة إلى صاحب العلامة وتمكن هذه الآلية من الضغط على تكاليف الاستثمار إلى جانب تطوير القدرة التفاوضية لصغار التجار والرفع من حرفة مسدي الخدمات وعلى مستوى التمويل أشار إلى أنه إضافة إلى التمويل البنكي العادي يمكن البنك التونسي من تقديم قروض لباعثي المشاريع عن طريق «الفرانشيز».

وتم في نهاية هذا اللقاء الإعلامي التأكيد على نجاح الدورة الأولى للصالون التي شارك فيها قرابة 49 عارضا واستقبلت عددا هاما من الزائرين كما تم إبرام عدة عقود استغلال وتكوين مؤسسات مباشرة في الصالون.

كما تم الإشارة إلى أن الهدف هو تطوير العلامات التونسية للدخول للسوق الخارجية في قطاعات هامة على غرار قطاع زيت الزيتون.